1.2 قتيل روسي مقابل قتيل جورجي؛ ما يشير إلى أنّ لروسيا الاتحادية ومن قبلها الاتحاد السوفياتي قدرة عالية على تحمّل خسائر الجنود للوصول إلى الهدف العملياتي أو الاستراتيجي (وأحيانًا يشار إلى هذا النهج بطريقة الحرب الروسية/ السوفياتية).

ثانيًا: المقاتلون الأجانب والمتطوعون في الحرب الروسية – الأوكرانية

في المداخلة الثانية، ركّز كاسبر إدوارد ريكافيك على ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين شوهدوا على خطوط المواجهة في الحرب الروسية - الأوكرانية منذ عام 2014، ولدى الجانبين[8]. إذ يملك الطرفان سجلًّا طويلًا في استخدام وسائل غير تقليدية وغير نظامية في الحرب، وذلك محاولةً للتغلب على المصاعب اللوجيستية المتمثلة في المساحات الشاسعة والمناطق الوعرة وكثرة المدن وتنوّع السكان، إضافةً إلى عامل الطقس. وتُعدُّ الاستعانة بمصادر خارجية لمواجهة القتال إحدى هذه الوسائل. وأشار الباحث إلى أن الظاهرة ليست جديدة على المنطقة، إذ تعود إلى القرن التاسع عشر، حيث كانت هناك وحدات تعتمد على مقاتلين أجانب في حرب الميليشيات، توظّف على نحوٍ رئيس لإمكانية نفي الوقوف وراء الهجمات أو الارتباط بها. على سبيل المثال، وظّف الكومونولث الليتواني - البولوني القوزاك للاعتداء على الدولة العثمانية، في المقابل كانت الأخيرة تستخدم تتار القرم والقوقاز للردّ عليهما منكرةً وجود أيّ صلة لها بهما. وفي عام 2014، تعاملت روسيا بالمثل، عندما صرّحت موسكو بأنها لم تجتح شبه جزيرة القرم، كونها استخدمت مقاتلين متطوعين وأجانب.

وفي إطار تتبع نشوء ظاهرة المقاتلين المتطوعين، سرد ريكافيك كيفية شَنّ روسيا في عام 2014 حربًا هجينة تجمع بين الوسائل التقليدية وغير التقليدية للحرب، لكنها أظهرتها على أنها حرب أهلية أو انفصالية، من خلال حشد مصادر الحرب على الأراضي الأوكرانية؛ من بناء وحدات للسكان المحليين المتطوعين، وتمويل هذه الوحدات، لتخوض الحرب في الميدان نيابةً عنها. وفي تلك الحرب كما في الحرب الحالية، تنكر روسيا علاقتها بما يسمى "الانفصاليين" في شرق أوكرانيا الذين ينتمون إلى القومية الروسية أو جاؤوا من روسيا. ومن ثمّ، فتحت الحرب الروسية – الأوكرانية، بتبنّيها نمط الاستعانة بمصادر خارجية، الباب أمام ظهور المقاتلين الأجانب على الضفتين، إذ جمعت بين الحرب غير التقليدية وبناء قاعدة المتطوعين من أسفل إلى أعلى.

وأشار الباحث إلى اختلاف طريقة توظيف المقاتلين المتطوعين بين روسيا وأوكرانيا، سواء عام 2014 أو عام 2022. ففي عام 2014، أسست أوكرانيا كتائب للمتطوعين، تحكمها حركة من أسفل إلى أعلى، بمعنى أنها بدأت من تعبير بعض المدنيين عن رغبتهم في القتال وقدرتهم على المساهمة في الحرب، دون أن تملك الدولة القدرة على استيعابهم في صفوفها، لذا شكّلت كتائب متطوعين. ولم يشهد عام 2014 انضمام الكثيرين من المقاتلين الأجانب إلى هذه الكتائب، بسبب تصوير روسيا للحرب على أنها أهلية. على عكس الحرب الحالية التي شهدت نسبة عالية من المقاتلين المتطوعين والأجانب في الصف الأوكراني، بعد دعوة الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلنسكي المتطوعين الأجانب إلى القتال دفاعًا عن أوكرانيا، في 27 شباط/ فبراير 2022. أما على الجانب الروسي، فجرى تحشيد ما تسميه المتطوعين/ المقاتلين الأجانب من قوائم لجان الجيش الروسي، التي تضم معلومات عن كل الأشخاص الذين خضعوا لتدريبات عسكرية أو شاركوا في حروب سابقة، إذ يجري دعوة هؤلاء إلى المشاركة في الحرب على أنهم متطوعون، حتى تنفي علاقاتها بالصراع في أوكرانيا، ويكون منوطًا بهؤلاء استقطاب مقاتلين آخرين، إضافةً إلى متطوعين متطرفين يأتون من فرنسا وإيطاليا وألمانيا للقتال على الجبهة الروسية. كما أن روسيا تملك مجموعة فاغنر التي تضم العديد من المقاتلين الأجانب، بنسبة كبيرة من مولدوفا وبيلاروسيا وصربيا.

وشدد ريكافيك على أن الفرق في مسألة المقاتلين الأجانب، بين حرب 2014 والحرب الحالية 2022، يتمثل في أن الحرب الأخيرة تقليدية إلى حدٍ بعيد، لكن ثمة اهتمام من الجانبين بدعوة المتطوعين للقتال، مما خلق تنافسًا في هذا المجال لكسب المشروعية دوليًا، فإثر دعوات الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلنسكي المتطوعين الأجانب للقدوم من كافة أنحاء العالم للدفاع عن أوكرانيا، عملت روسيا في المقابل، وفي خضم محاولات عزلها غربيًا، على إظهار أن لها حلفاء مستعدين للدفاع عنها أيضًا. وعلى الجانب الأوكراني، يؤدي المقاتلون الأجانب دورًا أساسيًا، إذ أحدثوا فارقًا بالفعل في الكثير من الاشتباكات، وقد أعلن مستشار الرئيس زيلنسكي أن هناك ألف متطوع قاتل في صف الجانب الأوكراني خلال الحرب الحالية. لكن تجدر الإشارة إلى أنه في حال لم يكن هناك متطوعون ذوو خبرة عسكرية مسبقة قادرون على نقل خبرتهم إلى الجنود الأوكرانيين وباقي المتطوعين، لم يجرِ الاستثمار فيهم أوكرانيًا وتوظيفهم في الأعمال الروتينية، فإن وجودهم لن يُحدث أثرًا كبيرًا.

8 صدر للباحث مؤخرًا كتاب شامل حول الموضوع، يبحث، استنادًا إلى عمل ميداني، في الخلفيات الأيديولوجية والاجتماعية للمقاتلين، ودوافعهم للانضمام إلى الصراع، ومشاكلهم في الطريق إلى هناك، وسجلّهم القتالي في أوكرانيا. ينظر:
Kacper Rękawek, *Foreign Fighters in Ukraine: The Brown–Red Cocktail* (London: Routledge, 2022).

وفي الإجابة عن سؤال مصير المقاتلين الأجانب في الصف الروسي بعد انتهاء الحرب، أجاب الباحث أن هؤلاء المقاتلين الأجانب يتسببون في عدم الاستقرار السياسي في البلدان التي يستقرون فيها، مثلما تسبب بعض المقاتلين الفرنسيين، الذين قاتلوا مع الجانب الروسي عام 2014، في إحداث أعمال شغب خلال تظاهرات حركة السترات الصفراء في باريس (أيار/ مايو 2018)، كما حاول بعض الصرب الذين قاتلوا مع الانفصاليين في الدونباس، إحداث انقلاب في مونتينغرو إلا أنهم فشلوا، إضافةً إلى أن الكثير من المقاتلين السابقين في دونيتسك عام 2014، يظهرون على شاشات التلفزيون بوصفهم خبراء في الحرب الروسية - الأوكرانية، ويقدمون وجهات نظر منحازة إلى روسيا، مثلما شهدنا في إيطاليا.

ثالثًا: حرب روسيا غير التقليدية في أوكرانيا وسورية

افتتح هاميش دي برتون-غوردون المداخلة الثالثة بالقول إن نمط الحرب الروسية التقليدية على أوكرانيا بدأ في التراجع بسبب التداعي التكنولوجي والعسكري والعقيدة القتالية الروسية التي تعود إلى القرن العشرين، وتفتقر إلى مقومات النجاح في القرن الحادي والعشرين، لهذا بدأ التركيز الروسي على ما يسمّى بالحرب غير التقليدية، وهي تعني جعل السكان المدنيين في جوهر الحرب وصميمها، إضافةً إلى استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، لهذا يكون أثرها في المدنيين أكبر، بهدف جعلهم يستسلمون حتى يحذو العسكريون حذوهم، وهو ما تفعله روسيا في أوكرانيا. فإذا لم تتوافر الضوابط الأخلاقية وفي حالة عدم الالتزام باتفاقيات جنيف، فإنّ الحرب غير التقليدية تُستخدم من أجل البقاء في السلطة، مثلما فعل بشار الأسد في سورية وبقي على رأس النظام بعد استخدام السلاح الكيماوي (غير التقليدي) حتى الآن، مخترقًا الخط الأحمر الذي شدد عليه الرئيس الأميركي باراك أوباما بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، والذي اختفت آثاره يوم 21 أغسطس/ آب 2013، عندما شنّ الأسد هجومًا كيميائيًا هائلًا بغاز السارين في الغوطة بدمشق، مما أسفر عن مقتل أكثر من 1500 مدني، وغير ذلك من الهجمات الكيميائية في حلب ودوما[9]، دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكنًا. الأمر الذي شجّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تكرار التجربة السورية في أوكرانيا.

ويفسّر برتون-غوردون استهداف روسيا للأهداف المدنية في أوكرانيا، من مستشفيات ومدارس، على أنه تكرار للتجربة في سورية، إذ إن مهاجمة الأهداف المدنية تدفع المدنيين إلى الاستسلام، ويأتي في ذلك استهداف المصانع الكيميائية، فمعظم المدنيين لا يملكون وسائل الوقاية على عكس الجنود، مما يجعل التأثير فيهم أكبر. ومن جهةٍ أخرى، يستبعد الباحث ادعاءات روسية مفادها أن القوات الأوكرانية سممت الجنود الروس باستخدام مادة البوتولينوم، ويرجّح بدلًا من ذلك أن تكون هذه المادة قد تسربت إلى الجنود من حصص غذائية معلبة قديمًا.

بالانتقال إلى الحديث عن محطة زابوروجيا، الأكبر من نوعها في أوروبا والتي تملك ستّة مفاعلات نووية، أشار برتون-غوردون إلى أنها فقدت في آب/ أغسطس المصدر الذي يزوّدها بالقوة الكهربائية، ما يعني أن وسائل الأمان وأجهزة التبريد تحولت إلى مصادر الطاقة الاحتياطية، وانخفاض درجة الأمان في مفاعل نووي يشي بطبيعة الحال، بإمكانية وقوع كارثة نووية. مع صعوبة إمكانية رصد حالة المحطة ومدى توافر الصيانة فيها، بسبب السيطرة الروسية عليها منذ ستة أشهر، مما يثير القلق حولها. وتشير بعض التقارير إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف ترسل مفتشين إلى محطة زابوروجيا للتأكد من الحقائق، وهو أمر ضروري، خاصةً أن ثمة تقارير تشير إلى وجود متفجرات بالقرب من المفاعلات.

أخيرًا، يستبعد برتون-غوردون تطوّر الأحداث إلى حرب نووية، لكون بوتين متأكدًا من أن المجتمع الدولي لن يبادر إلى الضربة الأولى، وبناءً عليه، يلوّح بالسلاح النووي في أوكرانيا لسببين. أولًا، لإبقاء قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والقوات الغربية خارج أوكرانيا، خاصةً بامتلاكها أسلحة متطورة أكثر من تلك التي تمتلكها روسيا والتي بدأت في النفاد، ولتزداد قدرته على التفاوض عندما يرغب في ذلك. ثانيًا، لإخافة المدنيين وتأجيجهم للضغط على حكومتهم. الأمر الذي يبدو أنه لن ينجح، لأنّ الشعب الأوكراني حارب إلى جانب جيشه الوطني ضدّ غزو بلادهم، ويحظى بدعمٍ عالمي. ويؤكد الباحث أنّ التلويح الروسي بالسلاح النووي والذهاب إلى وسائل الحرب غير التقليدية، يدل على فشل الحرب التقليدية، إذ لم تنجح العملية العسكرية في السيطرة على كييف في فترة قصيرة كما كان يتوقع عدد من المراقبين، ولم يتوقّع الجنرالات الروس أن تطول الحرب إلى هذا الحد.

9 عمل برتون-غوردون مستشارًا في المنطقة العربية، وقدم المشورة لعدد من الجمعيات الخيرية الطبية السورية، منها منظمة الخوذ البيضاء، ومديرية الصحة في إدلب السورية، بشأن علاج ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية، وكذلك في مجال جمع الأدلة. ينظر مذكراته: Hamish de Bretton-Gordon, *Chemical Warrior: Syria, Salisbury and Saving Lives at War* (London: Headline Book Publishing, 2020).

المراجع

العربية

"الأزمة الأوكرانية: احتمالات المواجهة والحل". **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021/12/16. في: https://bit.ly/3vcMxKp

"أزمة أوكرانيا: كيف ينظر إليها العرب، ولماذا تباينت مواقفهم منها؟". **تقارير**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/3/17. في: https://bit.ly/3Wq0gJx

"الاستراتيجية الأميركية في أوكرانيا وتداعياتها المحتملة على العلاقة مع روسيا". **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/5/17. في: https://bit.ly/3GeWqNP

بشارة، عزمي. "روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدي إلى الحرب". **دراسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/2/27. في: https://bit.ly/3veGIfc

البصري، عائشة. "استجابة الأمم المتحدة للغزو الروسي لأوكرانيا: فشل دبلوماسي وإنجازات إنسانية". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/8/25. في: https://bit.ly/3WKNJQI

الحاج سالم، باسل. "هل تستطيع تركيا موازنة العلاقات بين روسيا والغرب في أزمة أوكرانيا؟". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/2/7. في: https://bit.ly/3GjJ4zU

"حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا". **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/3/3. في: https://bit.ly/3C3x3w6

حسين، أحمد قاسم. "استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية". **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/6/16. في: https://bit.ly/3YSbHvw

دانييري، بول. **أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية**. ترجمة يزن الحاج. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

علي، عبد القادر محمد. "خلفيات رفض إرتيريا إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/3/30. في: https://bit.ly/3FS7dMI

قدورة، عماد. "تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا". **دراسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/6/12. في: https://bit.ly/3hRBfIk

معكرون، جو. "تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/3/9. في: https://bit.ly/3hNa6q7

ياسين، مالك. "كيف تؤثر حرب أوكرانيا في الأزمة السورية؟". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/6/2. في: https://bit.ly/3I6LrYl

الأجنبية

De Bretton-Gordon, Hamish. *Chemical Warrior: Syria, Salisbury and Saving Lives at War*. London: Headline Book Publishing, 2020.

DeBenedictis, Kent. *Russian "Hybrid Warfare" and the Annexation of Crimea: The Modern Application of Soviet Political Warfare*. London: I.B. Tauris, 2021.

Glantz, David M. *Soviet Military Deception in the Second World War*. London: Routledge, 1989.

Rękawek, Kacper. *Foreign Fighters in Ukraine: The Brown–Red Cocktail*. London: Routledge, 2022.

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة الدراسات السياسية" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Keywords) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحـــق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: .....http://www

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.